معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 18/ العدد 1 (جوان 2023): ص.ص: 448-466

الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة (1980-2019)

Trade Openness And Economic Growth In The Maghreb Countries: An Empirical Study Panel Data During The Period (1980-2019)

أ.د/ فريد بختي[1] * د/ رضا بهياني[2]

[1]جامعة البويرة، الجزائر، f.bakhti@univ-bouira.dz

[2]جامعة البويرة، الجزائر، r.bahiani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/19؛ تاريخ القبول: 2023/04/29؛ تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 03 دول من المنطقة المغاربية خلال الفترة (1980-2019)، باستخدام أسلوب تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) والاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) في تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أوصت بضرورة تعزيز الاندماج التجاري بين الدول المغاربية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية.

كلمات مفتاحية: انفتاح تجاري؛ نمو اقتصادي؛ تكامل مشترك؛ طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The aim of this study is to estimate the impact of trade openness on the economic growth of a sample of three countries from the Maghreb during the period (1980-2019), Using panel data analysis and using the fully modified ordinary least square method (FMOLS) to estimate the parameters of long-term relationship after confirming the existence of a co- integration between the study variables.

The study found a strong positive impact of trade openness on economic growth in the long term, and recommended the need to promote trade integration between the Maghreb countries to achieve high and sustainable growth rates and enhance their ability to face external shocks.

Keywords: trade openness; economic growth; co-integration; Fully Modified Ordinary Least Square.

المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات سريعة ومتعاقبة في مجال تطور التجارة الخارجية، فالتجارة منذ القدم تشكل محور اهتمام وتفكير العديد من الباحثين، فقد أوضح النموذج التقليدي لكل من (A. Smith) و (D. Ricardo) أن التجارة الخارجية ستعزز التخصص، وبالتالي تتخصص البلدان التي لديها مزايا في إنتاج السلع والخدمات وتصديرها، ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي لا تتمتع بهذه المزايا ستستورد من تلك البلدان وتتخصص في إنتاج أنواع أخرى من السلع والخدمات، ونتيجة لذلك سيتم تخصيص الموارد المتاحة على النحو الأمثل.

كما أكدت النظريات الكلاسيكية وما تبعها من نظريات النمو الاقتصادي أهمية ومنافع التجارة الخارجية في تعزيز النمو والرفاهية الاقتصادية، ووفقا لنظريات النمو الداخلي (Theory Endogenous Growth) فإن زيادة الانفتاح التجاري من شأنه أن يحسن التكنولوجيا بشكل إيجابي وبالتالي زيادة التوسع في الإنتاج، كما أن الاقتصادات التي تتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح التجاري تحقق معدلات نمو أعلى مقارنة بالاقتصادات

التي لديها انفتاح أقل على التجارة الخارجية.

نجد الدول المغاربية كغيرها من الدول النامية قد قطعت خطوات مهمة في الإصلاحات الاقتصادية خصوصا في السنوات الأخيرة، من خلال توجهها نحو تحرير تجارتها الخارجية وفك القيود عنها، وربط أسواقها بأسواق الدول الأخرى، وهذا في ظل التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية، بالإضافة إلى زيادة تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وتعتبر التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لتعزيز خطط التنمية وتشجيع النمو الاقتصادي في الدول المغاربية عن طريق تعظيم فرص التبادل التجاري مع دول المنطقة والعالم.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1980-2019) ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال فترة الدراسة؛
- وجود أثر إيجابي ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وذلك باستخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data Analysis).

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

استعراض الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، سواء من خلال حجم الأثر الذي يحدثه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أو من ناحية اختبار العلاقة السببية واتجاهها، وسنقوم باستعراض أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كالتالي:

- دراسة(Jamilah & Zulkornain, 2016)[1] بعنوان: " Trade Openness and Economic Growth: A Causality Test in Panel Perspective" والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 87 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية خلال الفترة (1977-2011)، وباستخدام نماذج (Panel) وتقنية العزوم المعممة GMM، تم التأكيد على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أشارت الدراسة إلى أهمية الاعتماد على التجارة الخارجية لزيادة النمو الاقتصادي؛

- دراسة(Fathi & Esra, 2017)[2] بعنوان: " An Analysis For The Relationship Betwen Trade Openness and Economic Growth: Evidence For Ten African Countries"، هدفت هذه دراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لعينة تضم 10 دول إفريقية خلال الفترة (1990-2015)، وباستخدام نماذج (Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير نموذج الدراسة، تم التوصل إلى أن زيادة درجة الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل لعينة الدول محل الدراسة؛

- دراسة(Varaidzo, 2018) [3] بعنوان: " The Relationship between Trade

(1) Jamilah I, and Yusop Z, Trade Openness and Economic Growth: A Causality Test in Panel Perspective, International Journal of Business and Society, Vol 17, N 1, 2016, pp 281-290.
(2) Fathi M, and kabaklarli E, An Analysis For The Relationship Betwen Trade Openness and Economic Growth: Evidence For Ten African Countries, Journal of Management and Economics Research, vol 15, N 1, 2017, pp 58-71.
(3) Vraidzo B, The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries, Journal of Global Economics, vol 6, N 2, 2018, pp 01-05.

Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries"، هدفت إلى دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في مجموعة دول البريكس (BRICS) خلال الفترة (1990-2017)، وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية (ARDL) واختبارات العلاقة السببية ل (Granger)، تم التأكيد على وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في هذه الدول، كما أشارت نتائج اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛

- دراسة(Malefane & Odhiambo, 2018) [1] بعنوان: " Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa"، والتي هدفت إلى دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1975-2014)، وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع (ARDL)، توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري ممثلا بنسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن تعزيز السياسات التي تدعم التجارة الخارجية لها أهمية بالغة في اقتصاد جنوب إفريقيا.

1- الجانب النظري للدراسة

سنتناول في هذا الجانب أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، واتجاهات الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

1.1 علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

منذ A. Smith (1776) و D. Ricardo (1817)، أكد الاقتصاديون على الدور الإيجابي الذي يؤديه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول، نظرا للمزايا الاقتصادية التي يمكن أن يقدمها، فالتجارة الخارجية يمكنها أن تزيد بشكل مباشر في دخل الفرد عندما تتخصص البلدان في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ويمكنها أن تشجع بشكل غير مباشر التنمية الاقتصادية عبر العديد من القنوات الأخرى، مثل نقل التكنولوجيا وتنوع

(1) Malefane M, and Odhiambo N, Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa, international economics, vol 17, N 4, 2018, pp 387-416.

المنتجات والتخصيص الفعال وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد. وتحقق البلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة العالمية في العادة نموا أسرع، وتكون قادرة على الابتكار، وتحسين الإنتاجية، وتوفير مداخيل أكبر ومزيد من الفرص لشعوبها، ويعود الانفتاح بالنفع أيضا على البلدان منخفضة الدخل بتوفير سلع وخدمات بأسعار معقولة للمستهلكين فيها، ومن خلال التجارة وسلاسل القيمة العالمية، يساعد الاندماج في الاقتصاد العالمي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي[1].

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك خفض الواردات. كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول، بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة.[2] وتؤكد مجموعة من الشواهد أن التجارة لها تأثير كبير وثابت على النمو والدخل، فعقب دراسة Frankel and Romer (1999) الرائدة، ركزت دراسات عديدة على القنوات التي تؤثر التجارة من خلالها على النمو الاقتصادي، وتشير النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها أكثر تنوعا (Lederman and Maloney 2003)، وتعمل على تحسين جودة صادراتها (دراسة Henn, Papageorgiou, and spatafora 2015)، وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة Didier and Pinat).[3] وفي المقابل تثبت دراسات أخرى عدم وجود أي ارتباط بين الانفتاح التجاري والنمو، فقد تنحصر أنشطة البلدان في نمط إنتاجي ثابت –وإن استخدمت ثرواتها من الموارد بكفاءة- قد لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية زيادة

(1)البنك الدولي، تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يسهل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، 2018، مقتبس من:
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all (Consulté le 08/05/ 2021)

(2) الكواز أحمد، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة المعهد العربي للتخطيط في جسر التنمية، المجلد 73، العدد 4، 2008، ص 06.

(3)صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2018، ص 40.

دينامية تفضي إلى تحقيق نمو[1].

2.1 اتجاهات الانفتاح التجاري في الدول المغاربية:

هناك العديد من المتغيرات التي تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، بحيث تتكون المجموعة الأولى من تدابير حجم التجارة وتدابير القيود التجارية؛ وتشمل المجموعة الثانية تدابير الحواجز التجارية التي تشمل متوسط معدلات التعريفة الجمركية والضرائب على التصدير وإجمالي الضرائب على التجارة الدولية ومؤشرات الحواجز غير الجمركية.[2] ويعد مؤشر نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من أكثر المقاييس المستعملة لقياس درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد، والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب:

الشكل 1: تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (1980-2019)

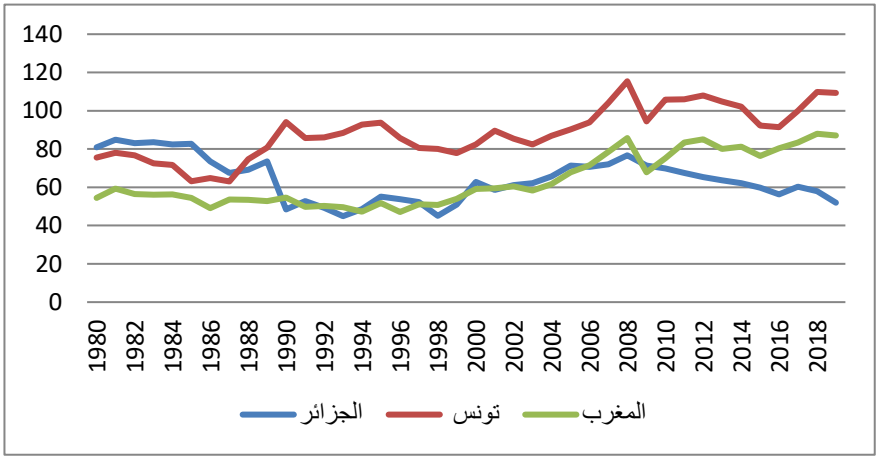

المصدر: أعد بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

(1)مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير لجنة التجارة والتنمية الدورة الخامسة، 17-21 حيزران 2013، ص 04.

(2) Thomas G, and Redlin M, Trade Openness and Economic Growth: A Panel Causality Analysis, Center for International Economics, 2012, pp 04.

يمكن تحليل اتجاهات الانفتاح التجاري في كل من الجزائر وتونس والمغرب وفق ثلاث فترات رئيسية كالتالي:

الفترة الأولى (1980-1999): شهدت اقتصادات الدول المغاربية وفي مقدمتها الجزائر وتونس والمغرب العديد من الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين الثمانينات والتسعينات، نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها، والتي كان من أبرزها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما انعكس سلبا على أداء تجارتها الخارجية، وهذا ما يفسره تدني درجات الانفتاح التجاري طيلة هذه الفترة، بحيث قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في تونس للفترة (1980-1999) ب 79.28% (وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببقية الدول)، وفي الجزائر ب 64.10%، أما المغرب فقد قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري ب 52.63%.

الفترة الثانية (2000-2010): قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في تونس لهذه الفترة ب 93.67%، وفي المغرب بنسبة 67.79%، أما في الجزائر فقدر ب 67.48%، وبالتالي فإن تونس حازت على أكبر درجات من الانفتاح لهذه الفترة، وهذا بسبب تبني الاقتصاد التونسي للإصلاحات الاقتصادية التي تهدف أساسا إلى تسهيل إجراءات الانفتاح التجاري وتحسين مناخ الاستثمار لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما ساهم في تحقيق درجات مرتفعة من الانفتاح التجاري. أما المغرب فقد احتلت المركز الثاني، ويعود ذلك إلى أن الاقتصاد المغربي يتميز بمنتجات شديدة المنافسة (مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات)، مما يجعله يتأثر بتقلبات الناتج الزراعي والطلب الخارجي. أما الجزائر فقد أدى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى زيادة قيمة الصادرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة درجة الانفتاح التجاري، بحيث سجلت أعلى درجة في 2008 ب 76% وهي أعلى درجة بالنسبة لهذه الفترة، ليتراجع في سنة 2009 و2010 بسبب الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء التجارة العالمية.

الفترة الثالثة (2011-2019): شهدت السنوات الأخيرة تراجعا في الانفتاح التجاري عبر جميع بلدان المغرب العربي، ما عدا المغرب، ويتسق هذا التراجع مع الاتجاهات الدولية، بما في ذلك الضعف العام في النشاط الاقتصادي الدولي، بما في ذلك

الاستثمار، وتباطؤ وتيرة التحرير التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأولية، بما في ذلك النفط، وتراجع نمو سلاسل القيمة العالمية، ويعزى تراجع الانفتاح التجاري في الجزائر إلى انخفاض أسعار السلع الأولية وعدم كفاية التنوع الاقتصادي.[1] كما قدر متوسط مؤشر الانفتاح التجاري في هذه الفترة بالنسبة لتونس ب 102.62%، و 82.79% بالنسبة للمغرب و 60.54% بالنسبة للجزائر.

مقارنة بعدة أقاليم في العالم، تعد مساهمة المنطقة المغاربية في التجارة العالمية ضعيفة جدا، فمجموع تصدير الدول الخمس لا يتجاوز 1% من مجمل التصدير العالمي وتمثل هذه النسبة ربع تصدير فرنسا وثلث تصدير بلجيكا. أما عن إيرادات المنطقة المغاربية فهي كذلك ضئيلة جدا إذ لا تتجاوز 0.55% من مجموع التوريد العالمي وإذا ما استثنينا الجزائر وليبيا حيث التصدير أكبر إنما هو النفط أساسا، فإن حصة الصادرات المغاربية تنخفض إلى 0.22% وهي حصة تقرب من الصفر، ويرجع هذا الدور الضعيف في المبادلات التجارية العالمية إلى عدة أسباب أولها ضعف القدرة التنافسية للأجهزة الإنتاجية وضعف القدرة الشرائية ومحدودية نجاعة الاستراتيجيات التنموية التي لم تمكن إلى حد الآن من الارتقاء إلى مستويات عليا من إنتاجية أجهزتها[2].

2- الجانب التطبيقي للدراسة

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، سيتم استخدام تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) والاعتماد على المعطيات المتاحة حول هذين المتغيرين وبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى خلال الفترة (1980-2019).

1.2 العينة، فترة الدراسة ومصادر البيانات:

اقتصرت الدراسة في قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة

(1) صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي-مصدر للنمو لم يستغل بعد، سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، المجلد 19، العدد 1، 2018، ص. 08.

(2) الشابي علي، الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، ورقة مقدمة إلى ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، 17-18 فبراير 2013، الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

(1980-2019) على عينة مكونة من 3 دول مغاربية هي: الجزائر، تونس والمغرب، وهذا راجع لعدم توفر بيانات كاملة لكافة المتغيرات المدرجة في النموذج لجميع الدول المغاربية، أما مصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على كل من بيانات البنك الدولي (World Bank)[1] وقاعدة بيانات [2](Barro and Lee) بالنسبة لمؤشر رأس المال البشري.

2.2 نموذج الدراسة:

بناءً على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سيتم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، تراكم رأس المال المادي، رأس المال البشري ودرجة الانفتاح التجاري كمتغيرات تفسيرية، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$lGDPpc = f(LK, LH, LOPEN) \quad \text{..... (01)}$$

حيث:

- LGDPpc: لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقاسا بالدولار الأمريكي؛
- LK: لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال المادي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- LH: لوغاريتم رأس المال البشري معبراً عنه بمتوسط عدد سنوات الدراسة للفئة من 15 سنة فأكثر؛
- LOPEN: لوغاريتم درجة الانفتاح التجاري معبراً عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي، مع ضرب الناتج في 100.

وبالتالي سيتم اعتماد معادلة الانحدار الأساسية التالية في دراسة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي:

$$\mathrm{LGDPpc}_{i\,t} = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{LK}_{i\,t} + \beta_2 \mathrm{LH}_{i\,t} + \beta_3 LOPEN_{i\,t} + \varepsilon_{i\,t} \text{.....(02)}$$

تمثل i: عدد الدول، t: الفترة الزمنية، $\varepsilon_{i\,t}$: حد الخطأ العشوائي.

(1) World Bank, Retrieved from : https://www.albankaldawli.org/ (consulté le 08/05/ 2021)
(2) Barro and Lee, Retrieved from: www.barrolee.com. (consulté le 08/05/ 2021)

3.2 التحليل الوصفي لشكل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1980-2019):

كما تمت الإشارة إليه، فقد أوضحت الأدبيات التجريبية السابقة وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ولقد ارتأينا قبل الإثبات عن طريق القياس الاقتصادي لهذه العلاقة محاولة إبرازها من خلال رسم بياني في شكل سحابة نقاط، والشكل (2) يوضح العلاقة بين لوغاريتم الانفتاح التجاري "LOPEN" ولوغاريتم النمو الاقتصادي "$LGDP_{PC}$" في الدول المغاربية محل الدراسة (الجزائر، تونس والمغرب) خلال الفترة (1980-2019)، ويتضح من هذا الشكل أنه توجد علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن زيادة درجة الانفتاح التجاري تساهم بدرجة كبيرة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي لهذه الدول.

شكل 2: العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1980-2019)

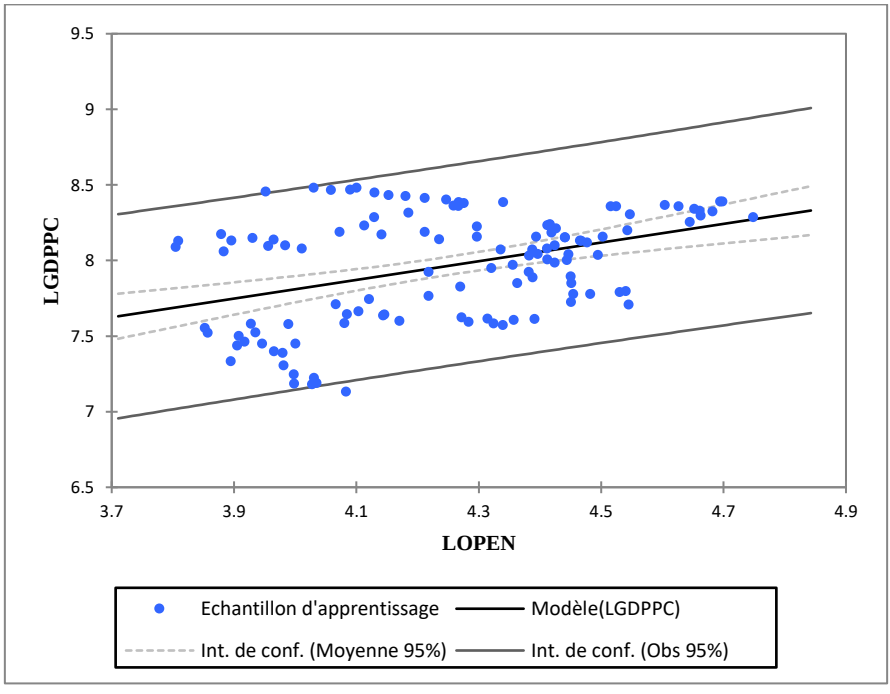

المصدر: مخرجات برنامج (XL-Stat 2016).

4.2 دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل (Panel Unit Root) وتحديد درجة تكاملها، توجد عدة اختبارات أساسية معدة لهذا الغرض، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على أهم هذه الاختبارات وأكثرها شيوعا في الدراسات القياسية والمتمثلة أساسا في كل من: اختبار Levin, Lin and Chu (LLC-2002)، اختبار Im, Peasaran and Shin (IPS-2003) واختبار Fisher-ADF، كما تتمثل فرضية العدم (H_0) لكل من هذه الاختبارات في احتواء السلسلة على جذر الوحدة (غير مستقرة).

جدول 1: اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	عند المستوى (Level)		
	IPS test	LLC test	ADF
LRGDPpc	2.08260 (0.9814)	5.85042 (1.0000)	0.15848 (0.9999)
LK	-0.03361 (0.4866)	-0.39840 (0.3452)	3.79454 (0.7045)
LH	0.68560 (0.7535)	1.55079 (0.9395)	1.08037 (0.9824)
LOPEN	0.51690 (0.6974)	0.72695 (0.7664)	2.46031 (0.8729)
	عند الفرق الأول (1st Difference)		
DLRGDPpc	-12.0826 (0.0000)*	-3.93829 (0.0000)*	23.0508 (0.0000)*
DLK	-9.00070 (0.0000)*	-10.1449 (0.0000)*	101.638 (0.0000)*
DLH	-1.28726 (0.0990)	-4.23809 (0.0000)*	28.1795 (0.0001)*
DLOPEN	-10.7434 (0.0000)*	-11.8770 (0.0000)*	132.266 (0.0000)*

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

من خلال نتائج الجدول (1)، يتضح أن كل الاختبارات المستخدمة دلت على عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى (Level)، وهو ما تؤكده قيم

الاحتمال التي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5%، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1st Difference) على هذه المتغيرات وإعادة إجراء نفس الاختبارات السابقة، تبين لنا أن كل المتغيرات أصبحت مستقرة عند مستوى معنوية 1%، وعليه فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1). ونتيجة لذلك، تكون منهجية التكامل المشترك للبانل (Panel Cointegration) ملائمة لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5.2 دراسة علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بعد التأكد من أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، سنقوم في الخطوة التالية بالتحقق من مدى وجود تكامل مشترك هذه المتغيرات، أي اختبار مدى وجود علاقة تكامل في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، ويعد كل من اختبار (Pedroni Residual Cointegration) واختبار (Kao Residual Cointegration) من أهم الاختبارات المعدة لهذا الغرض.

اقترح (Pedroni 2004) اختبار للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ويرتكز هذا الاختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل، حيث يفترض أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، تحت فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك. كما أن اختبار (Pedroni) يقوم على مجموعتين من الإحصائيات، بحيث تضم المجموعة الأولى أربعة إحصائيات تسمى بإحصائيات بانل (Panel Statistic)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد الداخلي، والمجموعة الثانية تضم ثلاثة إحصائيات تسمى بإحصائيات المجوعة (Group Statistic)، والتي يصطلح عليها باختبار البعد البيني، وكلتا الحالتين تقومان على أساس فرضية العدم لغياب علاقات التكامل المشترك[1].

جدول 2: نتائج اختبار (Pedroni) للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration test		
Null Hypothesis : No Cointegration		
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية

(1) Pedroni P, Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory Cambridge University Press, 2002, pp 597-625.

معلمة الانحدار الذاتي المشتركة (within-dimension)		
Panel v-Statistic	1.185146	(0.1180)
Panel rho-Statistic	-2.648585	(0.0040)*
Panel PP-Statistic	-3.975695	(0.0000)*
Panel ADF-Statistic	-3.841164	(0.0001)*
معلمة الانحدار الذاتي الفردية (between-dimension)		
Group rho-Statistic	-2.748696	(0.0030)*
Group PP-Statistic	-4.488040	(0.0000)*
Group ADF-Statistic	-4.481092	(0.0000)*

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

تشير النتائج الموضحة في الجدول (2) أن غالبية إحصاءات اختبار (Pedroni) معنوية عند مستوى 5% باستثناء إحصائية (Panel v-Statistic)، وبذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

بالإضافة إلى اختبار (Pedroni)، يوجد اختبار آخر يسمى (Kao Residual Cointegration) والذي يرتكز على استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، كما له نفس الفرضية العدمية مع اختبار (Pedroni) والتي تنص على غياب علاقات التكامل المشترك.[1] والجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول 3: نتائج اختبار (Kao) للتكامل المشترك

Kao Residual Cointegration test		
Null Hypothesis : No Cointegration		
الاختبار	قيمة إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية
ADF-Statistic	-5.281608	(0.0000)*

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

تؤكد أيضاً نتائج اختبار (Kao) الموضحة في الجدول (3) تأييد فرضية وجود علاقة

(1) Kao C, Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data, Journal of Econometrics, N 90, 1999, pp 01-44.

تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، بحيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1%.

وبالتالي يمكن القول إن هناك علاقة تكامل طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، رأس المال المادي، رأس المال البشري ودرجة الانفتاح التجاري في الدول المغاربية محل الدراسة.

6.2 تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

سيتم استخدام طريقة تقدير غير معلمي (Non-Parametric) تعرف بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا Fully Modified Ordinary Least Square Estimator (FMOLS)، التي تتميز بالكفاءة في التقدير وقدرتها على معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، بالإضافة إلى معالجة مشكلة المتغيرات التي تتحدد داخليا (endogeneity)، وتتمثل الصيغة العامة لتقدير (FMOLS) وفق الشكل التالي[1]:

$$\omega_{GFM} = N^{-1}\sum_{i-1}^{N}\left[\sum_{t=1}^{T}(X_{it}-X_i^*)^2\right]^{-1}\left[\sum_{t=1}^{T}(X_{it}-X_i^*)Y_{it}^* - Tr_i^*\right]$$

حيث:

- $\omega_{GFM} = N^{-1}\sum_{i=1}^{N}\omega_{FM\,i}.\omega_{FMi}$ تمثل مقدر (FMOLS) للمتغير الفردي؛
- i: تمثل المقاطع وعددها الإجمالي N؛
- t: تمثل الزمن وعددها الإجمالي T؛
- X_{it} : يمثل المتغير الخارجي؛
- X_i^* : يمثل متوسط المتغير الخارجي؛
- Y_{it}^* : تمثل الفرق بين المتغير الداخلي Y_{it} ومتوسطه Y_i^*؛

(1) Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M, An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, Modern Applied Science, vol 6, N 8, 2014, pp 242.

- Tr_i^* : يمثل مصحح أثر الارتباط الذاتي.

في ظل وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، لوغاريتم رأس المال المادي، لوغاريتم رأس المال البشري ولوغاريتم درجة الانفتاح التجاري) سيتم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)، ونتائج تقدير نموذج الدراسة وفق هذه الطريقة موضحة في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية باستخدام طريقة (FMOLS)

Dependent Variable: LGDPPC			
Method: Panel Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS)			
Variable	Coefficient	T-statistic	Prob
LK	0.234050	4.574774	(0.0000)*
LH	0.738688	21.59803	(0.0000)*
LOPEN	0.227661	4.232556	(0.0000)*
R-squared	0.850398		
Adjusted R-squared	0.843659		

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9).

تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

تأثير مخزون رأس المال المادي (LK) على النمو الاقتصادي جاء موجب ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة رأس المال المادي بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.23% في الدول المغاربية محل الدراسة، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية بحيث يعتبر رأس المال المادي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغيرة رأس المال البشري (LH) فهي ذات تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 1%، إذ تؤدي الزيادة في رأس المال البشري بنسبة 1% إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.73%، كما أن قيمة مقدرة معامل هذا المتغير أكبر من قيمة المقدرات الأخرى المتضمنة في النموذج، وبالتالي يمكن اعتبار رأس المال البشري من المحددات المهمة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية.

تبين نتائج التقدير أيضاً أن لدرجة الانفتاح التجاري (LOPEN) تأثير موجب على النمو الاقتصادي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، إذ تؤدي الزيادة في درجة الانفتاح التجاري بنسبة 1% إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.22%، وبالتالي يكون الانفتاح التجاري محدد مهم للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة، وهذا ما أكدته الأدبيات النظرية والعديد من الدراسات التجريبية على أن سياسات التجارة المنفتحة على العالم الخارجي تؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي لأنها تشجع المنافسة ونقل التكنولوجيا، حيث تعمل على زيادة فرص التجارة المتاحة وزياد كفاءة تخصيص الموارد، ومن بين هذه الدراسات نجد: دراسة (Malefane & Odhiambo, 2018) ودراسة (Jamilah & Zulkomain, 2016) بالإضافة إلى دراسة (Thomas & Margarete, 2012) ودراسة (Fathi & Esra, 2017).

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال الفترة (1980-2019)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) لتقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- أظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك لكل من (Pedroni) و (Kao) أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة المتضمنة في النموذج، وهذه النتيجة تتوافق مع الفرضية القائلة بأنه توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الدول المغاربية خلال فترة الدراسة؛

- أشارت نتائج الدراسة توافقا مع الفرضية القائلة بأنه يوجد تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، فعند زيادة درجة الانفتاح التجاري بمقدار درجة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول المغاربية بنسبة 0.22%، وهذه النتيجة تتوافق مع تلك التي تم التوصل إليها في العديد من الدراسات السابقة، والتي أكدت أن للانفتاح التجاري تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- العمل على زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وفي المقابل، يجب أن يتم هذا الاعتماد عن طريق اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات المناسبة، كالاستثمار، التعليم، وسياسات الاقتصاد الكلي بغية تحقيق نتائج نمو أفضل؛

- ضرورة تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية في الدول المغاربية، وهذا بالتركيز على مهارات العمالة وتحديث أساليب الإنتاج وتعديل دور القطاع العام بما يشجع علي زيادة الإنتاجية؛

- العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الاندماج الاقتصادي، وينبغي أن تسعى الدول المغاربية إلى فتح اقتصاداتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص التجارة والاستثمار، وتعزيز حركة العمالة ورؤوس الأموال.

المراجع:

المراجع العربية:

(1). البنك الدولي، تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يسهل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، 2018، مقتبس من:
https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all (Consulté le 08/05/ 2021)

(2). الشابي علي، الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، ورقة مقدمة إلى ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، 17-18 فبراير 2013، الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

(3). صندوق النقد الدولي، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي-مصدر للنمو لم يستغل بعد، سلسلة دراسات إدارات صندوق النقد الدولي، المجلد 19، العدد 1، 2018.

(4). صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2018.
(5). الكواز أحمد، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة المعهد العربي للتخطيط في جسر التنمية، المجلد 73، العدد 4، 2008.
(6). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير لجنة التجارة والتنمية الدورة الخامسة، 17-21 حيزران 2013.

المراجع الأجنبية:

(1). Barro and Lee, Retrieved from: www.barrolee.com.
(2). Fathi M, and kabaklarli E, An Analysis For The Relationship Betwen Trade Openness and Economic Growth: Evidence For Ten African Countries, Journal of Management and Economics Research, vol 15, N 1, 2017.
(3). Irwan S, Zainal A, Abu Bakar NA, and Hasseb M, An Empirical Analysis of Exports between Malaysia and TPP Member Countries: Evidence from a Panel Cointegration (FMOLS) Model, Modern Applied Science, vol 6, N 8, 2014.
(4). Jamilah I, and Yusop Z, Trade Openness and Economic Growth: A Causality Test in Panel Perspective, International Journal of Business and Society, Vol 17, N 1, 2016, pp 281-290.
(5). Kao C, Spurious Regression and Residual-Based Tests for Cointegration in Panel Data, Journal of Econometrics, N 90, 1999.
(6). Malefane M, and Odhiambo N, Impact of Trade Openness on Economic Growth: Empirical Evidence From South Africa, international economics, vol 17, N 4, 2018.
(7). Pedroni P, Panel Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory Cambridge University Press, 2002, pp 597-625.
(8). Thomas G, and Redlin M, Trade Openness and Economic Growth: A Panel Causality Analysis, Center for International Economics, 2012.
(9). Vraidzo B, The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: The Case of BRICS Countries, Journal of Global Economics, vol 6, N 2, 2018.
(10). World Bank, Retrieved from : https://www.albankaldawli.org/